

تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة-

د. حمادة كمال

صوام ريم

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و في سبيل ذلك تم الاعتماد على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات، و الذي تم توزيعه على عينة الدراسة العشوائية البالغ عددها 38 فردا، و تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS 17.0 لمعالجة البيانات المجمعة و لاختبار فرضيات الدراسة. و قد أظهرت الدراسة أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ملائمة، قابلة للفهم و المقارنة و لكنها ليست موثوقة، مما يستدعي الباحثين أن يوصيا بضرورة زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات صغيرة و متوسطة، جودة المعلومات المحاسبية، خصائص نوعية، الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

Abstract:

The study aimed to investigate the availability of qualitative characteristics of the accounting information in the Algerian small and medium-sized enterprises, therefore a questionnaire has been used as a data primary source, which was distributed to the study's random sample numbering 38 members. The SPSS 17.0 has been used to analyze the data collected and to test the study's hypothesis. The study found that the accounting information in Algerian SME's is relevant, understandable, comparable but not reliable. As consequence, the researchers recommend to improve the accountant's knowledge particularly with regard to the International Accounting Standards.

Keywords : small and medium-sized enterprises, accounting information quality, qualitative characteristics, relevance, reliability, understandability, comparability.

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة أساسية ذات دور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. تغطي، في الجزائر، 94% من النسيج الوطني المؤسساتي، و توظف حوالي 1.7 مليون شخص، كما تساهم ب 52% من الانتاج الاجمالي للقطاع الخاص خارج المحروقات و حوالي 35% من اجمالي القيمة المضافة. (Y.GODELUCK,2012:01)

تنمو و تنشط هذه المؤسسات في بيئة أعمال تشهد جملة من التغيرات لم يسبق لها مثيل، لعل أهم مؤثراتها ثورة المعلومات التي أدت إلى بروز اقتصاد جديد تمثل فيه المعرفة أساس القيمة. أدى هذا الوضع إلى تعقد الحاجات و تشابك المصالح مما فرض الحاجة الملحة إلى انتاج و توفير معلومات يتم اعتبارها أساسا لاتخاذ القرارات الادارية، بما يضمن تحقيق الاهداف المنشودة للمؤسسات، فاستجابت المحاسبة باعتبارها علما اجتماعيا إلى هذه التغيرات، مما دفعها إلى الخروج عن الاتجاهات التقليدية التي حصرت دورها في مسك الدفاتر، لتصبح نشاطا خديما يعنى بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة و جدوى تساهم في تلبية متطلبات المستخدمين على اختلاف أنواعهم.

و تحقيقا لمتطلب الجودة هذا، عكفت الهيئات المحاسبية الدولية المتخصصة و على رأسها مجلس معايير المحاسبة الامريكية (FASB: Financial Accounting Standards Board) سنة 1980 و مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB: International Accounting Standards Board) سنة 1989 على تحديد الخصائص النوعية التي تضي على المعلومات المحاسبية طابع الجودة مما يجعلها مفيدة بالنسبة لمستخدميها، و تتمثل هذه الخصائص في : الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة.

في الجزائر، تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني (-PCN: Plan Comptable National) (1975) و تطبيق النظام المحاسبي المالي (-SCF: Système Comptable et financier) (2010) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بما يحتويه من أسس و مبادئ محاسبية و خصائص نوعية للمعلومات، و ذلك تحت وطأة ضغط كبير تفرضه استحقاقات التكيف مع بيئة الاعمال الدولية ومتابعة تغيراتها باستمرار.

من هنا تظهر اشكالية دراستنا و التي من خلالها نحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

و لقد تم في إطار مناقشتنا لإشكالية الدراسة وضع الفرضية الرئيسية التالية :

لا تراعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تتطوع إلى مناقشة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، و مدى تطبيقها في الواقع العملي على مستوى مؤسساتنا الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، نظرا لمكانة هذه المؤسسات في برامج التنمية الوطنية بعد فشل المجمعات الاقتصادية الكبرى.

كما تتبع أهمية الدراسة من القيمة التي اكتسبتها المعلومات المحاسبية في هذا العصر، إذ أنها أصبحت تمثل عنصرا هاما وموردا استراتيجيا تعتمد عليه المؤسسات في اتخاذ قراراتها و محاولة مجازاة ظروف المنافسة والتأقلم مع الظروف البيئية سريعة التغير، إضافة إلى قلة الدراسات المهمة بالمعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى فحص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و مدى تطبيقها عمليا من جهة، بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما من شأنه زيادة الحرص على مراعاة توفير الجودة عند انتاج المعلومات المحاسبية، من جهة أخرى.

مناهج الدراسة :

تناسبا مع أهداف و فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الاستقرائي

من خلال الدراسة المكتبية النظرية اعتمادا على المصادر الثانوية للمعلومات ممثلة في الكتب و المذكرات و مواقع الانترنت المتعلقة بموضوع الدراسة، إلى جانب المنهج الوصفي و التحليلي لوصف وتحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار اعتمادا على المصادر الأولية للمعلومات ممثلة في استمارة الاستبيان، وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS 17.0.

هيكل الدراسة :

في سبيل إجابتنا على اشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين : **جانب نظري** يتم التركيز فيه على أهم الخصائص النوعية التي يجب مراعاة توفيرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمتع بالجودة، و **جانب تطبيقي** يتم فيه الوقوف على مدى افراز هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية التي توفرها مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة.

الجانب النظري:

تميزت الخمسينات من القرن العشرين بازدهار مهنة المحاسبة نتيجة انفتاحها على كل من النظرية الحديثة للقياس و النظرية الحديثة للمعلومات، فتركت هاتين النظريتين آثارا جوهرية على وظيفة المحاسبة أدت الى انتقالها من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية.(الحيالي،2007 : 32).

ففي حين تهتم نظرية القياس بمشكلة تقييم و تمثيل البيانات حتى تتبين أهميتها بصورة صحيحة (الحيالي، 2007 : 50)، فإن نظرية المعلومات تعالج مسألة الكفاءة في استخدام المعلومات المحاسبية، و ذلك عن طريق المقابلة بين تكلفة انتاج المعلومات و الفائدة المتحققة من استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.(الحيالي، 2007 : 51)

و تتمثل تكلفة انتاج المعلومات المحاسبية في جملة العناصر المتعلقة بتكلفة المعدات، تكلفة عمليات تشغيل البيانات، تكلفة اعداد البرامج، تكلفة الاماكن المخصصة للأجهزة، تكلفة القوى العاملة، تكلفة الصيانة و المهتمات و الادوات الاخرى.(الهالي، 2004 : 07)

أما لتحقيق الفائدة من المعلومات المحاسبية فإنه لا بد ان تتوفر هذه المعلومات على خصائص نوعية تم استخدامها لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها و الافصاح عنها في التقارير المالية(الشيرازي،1990 : 194).

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

خاصية الملائمة:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرارات المستخدم،و تكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير. و تعرف الملائمة بأنها : "قدرة المعلومات على ايجاد فرق في اتخاذ القرارات. " (دهمش،1995 : 23)

و حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية

-**القيمة التنبؤية** : يجب ان تساعد المعلومات المستخدم على تحسين قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. (المطارنة و آخرون، 2011 : 18)

كما تجدر الاشارة إلى أن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات لا يقصد بها ان تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها وإنما يكون في امكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار. (الصيح، 1995 : 56)

-**القيمة الاستراتيجية** : وهي قدرة المعلومات المحاسبية على تصحيح التوقعات السابقة للمستخدمين (الشيرازي، 1990 : 201) و على تقديم تغذية عكسية عن نتائج القرارات الماضية، فهي مؤشر ضمنى على مقدار نجاح ادارة المؤسسة في انجاز مهامها.

-**التوقيت المناسب** : يقصد بخاصية التوقيت المناسب " تقديم المعلومات في حينها. " (الشيرازي، 1990 : 201) لذا تعتبر كفاءة الكادر المحاسبى في الاسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. (النقيب، 2004 : 294)

خاصية الموثوقية :

تتعلق خاصية الموثوقية بمدى الاعتماد و الثقة و الاطمئنان التي يبديها مستخدم ما تجاه المعلومات المحاسبية.

وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما "تكون خالية من الأخطاء و حيادية و تتصف بأمانة التعبير. " (الشيرازي، 1990 : 201)

و تكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا توفرت فيها الخصائص الفرعية التالية :

-**الصدق في التعبير** : و هو ما يعرف بالموضوعية، و يقصد به تمثيل المضمون و الجوهر و ليس فقط الشكل تمثيلا يعكس الواقع العملي للأحداث الاقتصادية و المالية، و يتطلب ذلك تجنب ثلاثة أنواع من التحيز هي : (الحيالى، 2007 : 137 - 141)

▪ تحيز مصدره قواعد القياس : ترجع أسبابه عموما الى جملة المفاهيم و المبادئ و الفروض و الاعراف التي تحكم عملية القياس المحاسبى، مثل تحيز القياس التي تحتويها القوائم

المالية المعدة في فترات التضخم طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية دون مراعاة تعديل آثار هذا التضخم على هذه القوائم ؛

- التحيز من قبل القائم بعملية القياس : فمثلاً قد تختلف مجموعة من المحاسبين الذين توكل لهم مهمة تحديد قسط اهتلاك أصل وفق طريقة القسط الثابت، فرغم اتفاقهم على استخدام نفس قاعدة القياس إلا انهم قد يختلفون في النتيجة المتوصل إليها، لأنهم قد يختلفون مثلاً في تحديد العمر الانتاجي للأصل، أو في القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الانتاجي؛
- التحيز المشترك : و من أمثلته استخدام مبدا الحيطة و الحذر الذي يؤدي عموماً إلى تخفيض قيمة الأصول المقاسة، لكن المحاسبين يختلفون في درجات تحفظهم أثناء استخدام هذا المبدأ، مما يؤدي إلى اختلاف قيم تحيز القياس.

-**الحياد** : إن تناقض مصالح مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية لا ينبغي أن يؤثر على عمل المحاسب عند إعداد القوائم المالية. و يقصد بالحياد : "عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى." (دهمش، 1995 : 26)

-**القابلية للتحقق** : تعتبر هذه الخاصية مبدأً نسبياً، تشير إلى وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس و هم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج. (حنان، 2003 : 198)

خاصية القابلية للفهم :

تعتبر قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرطاً هاماً للحكم على خلاصة استخدام المعلومات و الاستفادة منها.

و يعتمد فهم المعلومات على مؤشرين مهمين هما : (النقيب، 2004 : 294)

- درجة الوضوح و البساطة و الإفصاح في عرض المعلومات؛
- مستوى الوعي و الفهم و الإدراك لدى مستخدمي تلك المعلومات.

خاصية القابلية للمقارنة :

يقصد بهذه الخاصية أن يكون للمعلومات القدرة على اجراء مقارنات بين فترة مالية و أخرى لنفس الوحدة الاقتصادية، أو المقارنة مع وحدات اقتصادية اخرى ضمن نفس النشاط. و تعتبر هذه الخاصية المنهج الأساسي و العلمي في اجراء التحليل المالي والمحاسبي. (النقيب، 2004 : 294)

و من الواضح أنه كلما كانت الطرق و الأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة اكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة. (فرج الله، 2011 : 60)

الجانب التطبيقي :

بعد هذا العرض النظري الموجز للخصائص التي تعطي للمعلومات المحاسبية قيمتها و جودتها، نحاول من خلال الدراسة الميدانية التعرف على واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة.

مجتمع و عينة الدراسة :

لأجل القيام بالدراسة الميدانية اعتمدنا على الاختيار المستهدف لمجتمع الدراسة و المتمثل في مجموعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات الحجم المتوسط الناشطة على مستوى ولاية عنابة، و البالغ عددها 164 مؤسسة بتاريخ 2011/12/31 . (حسب تصريحات قسم المعلومات و الدراسات الإحصائية التابع لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عنابة، تاريخ الزيارة 10/07/2012 على الساعة: 14).

كما تجدر الإشارة إلى ان المعيار المعتمد في تصنيف المؤسسات في الواقع العملي، هو معيار العمالة فقط، حيث تعتبر المؤسسة متوسطة الحجم اذا تراوح عدد العمال بين 50 و 250 عاملا. (تصريحات قسم المعلومات و الدراسات الإحصائية).

و هذا يتعارض مع التصنيف الذي جاء به القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر 2001 و الذي ينص على اعتبار أربعة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم كما يوضحها الجدول (01):

الجدول (01) :

التصنيف القانوني للجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

متوسطة	صغيرة	مصغرة	حجم
			المؤسسة معايير التصنيف
			الاستقلالية
كل مؤسسة يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة			
من 50 إلى 250	من 10 إلى 49	من 1 إلى 9	العمالة
من 200 إلى 2000	أقل من 200	أقل من 20	رقم الاعمال (مليون دج)
من 100 إلى 500	أقل من 100	أقل من 10	الحصيلة السنوية (مليون دج)

المصدر : اعداد الباحثين بناء على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 12 ديسمبر 2001، المواد : 4 ، 5 ، 6 ، 7 .

بعدها قمنا باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (38) فردا تم توزيع الاستبيانات عليها و استرجاعها جميعا أي ما نسبته 23.17% من المجتمع و هو ما يشكل نسبة مقبولة، "حيث اظهرت خلاصة الخبرات و التجارب ان حجم عينة في حدود 10% إلى 15% من حجم المجتمع يبدو ملائما في معظم الدراسات و البحوث." (القصاص، 2007 : 104). و فيما يلي تفصيل سمات و خصائص أفراد العينة المستجوبين :

توزيع العينة حسب فروع النشاط الاقتصادي :

يوضح الجدول (02) توزع عينة الدراسة على الفروع الثلاثة للنشاط الاقتصادي، حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة بحوالي 40% من حجم العينة بمجموع 15 مؤسسة، يليه القطاع الصناعي بـ 14 مؤسسة بما نسبته حوالي 37% من حجم العينة، ثم القطاع الأولي بـ 23.684 % .

الجدول (02) : توزيع عينة الدراسة على فروع النشاط الاقتصادي

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
قطاع النشاط	فلاحة،صيد بحري،مناجم	9	23,684
	صناعة	14	36,842
	خدمات	15	39,474
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع العينة حسب العمر :

يوضح الجدول (03) أن أكثر من 92% من عينة الدراسة عمرها أكثر من خمسة سنوات مما يعني امتلاكها خبرة مقبولة في نظر الباحثين في المجال المحاسبي.

الجدول (03) : توزيع عينة الدراسة حسب عمر المؤسسة

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	3	7,895
	من 6 الى 10 سنوات	17	44,737
	أكثر من 10 سنوات	18	47,368
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب المركز الوظيفي :

يوضح الجدول (04) أن حوالي 66% من المستجوبين هم منتجو المعلومات المحاسبية أي المحاسبون،و حوالي 24% منهم لديهم علاقة مباشرة قوية بهذه المعلومات و هم المدراء الماليون،فهايتين الفئتين تملكان الدراية اللازمة بالموضوع محل الدراسة .

الجدول (04) :

توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
الوظيفة	مالك مسير	4	10,526
	مدير مالي	9	23,684
	محاسب	25	65,789
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب عدد سنوات الخبرة الوظيفية :

يوضح الجدول (05) أن أكثر من 81% من المستجوبين يعملون في مناصبهم منذ أكثر من خمسة سنوات مما من شأنه تعزيز قدرتهم على الحكم على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و مدى تطبيقها في المؤسسات المشكلة للعينة.

الجدول (05) :

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة الوظيفية للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	7	16,421
	من 6 الى 10 سنوات	18	47,368
	أكثر من 10 سنوات	13	34,211
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب المؤهل العلمي :

يوضح الجدول (06) أن أكثر من نصف المستجوبين حاملون لشهادات جامعية مما يضمن اجابتهم على اسئلة الدراسة بطريقة صحيحة تعطي نتائج أقرب للواقع.

الجدول (06) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
المؤهل العلمي للمستجوب	ثانوي فاقل	0	0,000
	دبلوم (تكوين مهني)	12	31,579
	جامعي	26	68,421
	المجموع	38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب التخصص العلمي :

يوضح الجدول (07) تنوع التخصصات العلمية التي ينتمي اليها المستجوبون مع تسجيل غالبية لتخصص المالية و المحاسبة (أكثر من 73%) و هو مؤشر ايجابي حيث أن اشكالية الدراسة تتعلق بالمعلومات المحاسبية،فهي الفئة الأقدر على فهم هذه الاشكالية .

الجدول (07) : توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
التخصص العلمي للمستجوب	ادارة	2	5,263
	مالية و محاسبة	28	73,684
	اقتصاد	2	5,263
	اخرى	6	15,789
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

مما سبق يمكن القول بأن العينة المختارة تملك من المميزات و الخصائص ما يجعلها قادرة على الاجابة أسئلة الدراسة بدرجة مقبولة من الثقة في نظر الباحثين.

اداة الدراسة :

تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة لاختبار فرضياتها. و الذي تم اعداده و تقييمه بالرجوع إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة،و قد تم تدعيم الاستبيان في أغلب الاحيان بالمقابلة الشخصية لتفادي عدم فهم المستجوبين للمصطلحات المستعملة. و قد تكون الاستبيان من نوعين من الأسئلة كما يلي :

• 8 أسئلة تعريفية بعينة الدراسة؛

• 18 سؤالاً من النوع المغلق المحدد للإجابة حتى يسهل على المستجوبين الإجابة عليها من جهة،وحتى يسهل على الباحثين ترميز و تخطيط الإجابات لتحليلها من جهة اخرى.

و قد تم استخدام مقياس Likert الخماسي،حيث منحت الدرجات من 1 إلى 5 لكل من البدائل الواردة لكل متغير.

صدق و ثبات الاستبيان :

يقصد بصدق الاستبيان أن يكون قادراً على قياس ما وضع لأجله بما يحقق أهداف الدراسة. و قد تم قياس الصدق الشكلي للاستبيان عن طريق عرضه على مجموعة من المحكمين الاكاديميين (أساتذة جامعيين) و المحكمين المهنيين (خبراء محاسبين) و الذين تم الأخذ بتوجيهاتهم في تعديله. كما تم قياس صدق الاستبيان بحساب معاملات Pearson للارتباط (r) بين كل متغير و الدرجة الكلية.

و كانت نتائج القياس كما يوضحها الجدول (08) :

الجدول (08) : معاملات Pearson للارتباط

المتغيرات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة Sig.
تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية	0.658	0.000
تعتبر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	0.681	0.000
تمكنكم المعلومات المحاسبية من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة	0.545	0.000
تعتبر القيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	0.765	0.000
تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب	0.826	0.000
تعتبر الملائمة خاصة نسبية فلا يمكن ان تكون معلومة ملائمة لكافة	0.668	0.000

		الاطراف
0.000	0.648	تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى بإتباع نفس الطرق المحاسبية
0.000	0.655	قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الاخطاء الحسابية
0.000	0.720	قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الاخطاء المحاسبية (فنية)
0.000	0.575	تتمتع المعلومات في مؤسستكم بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات الاقتصادية و المالية
0.028	0.394	يختلف مضمون المعلومات بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب الشركة أو لطرف خارجي
0.000	0.834	لا يمكن الوصول إلى الحياد بشكل تام بسبب تضارب المصالح المختلفة في المؤسسة
0.000	0.691	تعتبر الموثوقية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا
0.000	0.636	تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة من كافة المستخدمين
0.000	0.542	كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته و معرفته العلمية و العملية
0.000	0.580	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى
0.000	0.662	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم مع اداء المؤسسات المنافسة
0.000	0.720	يمكن تطبيق القابلية للمقارنة عمليا إلا اذ اتبعت جميع المؤسسات نفس الطرق المحاسبية

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

ملاحظة : قيمة (r) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (36) تساوي (0.320)

و تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل متغير من متغيرات الدراسة و بين الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة كلها أكبر من القيمة الجدولية (0.320) و ذلك عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (36) من جهة، كما أن مستوى الدلالة لأغلبية متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) من جهة أخرى. و منه فأسئلة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

أما ثبات الاستبيان فيقصد به التأكد من أن الإجابة ستكون نفسها تقريبا لو تكرر تطبيقها على أفراد العينة أنفسهم في أوقات مختلفة. و قد تم قياس ثبات الاستبيان لهذه الدراسة باستعمال معامل α -Cronbach

حيث يعتبر المعامل مقبولا احصائيا اذا كانت نسبته أكبر من 60%. (غياضة و آخرون، 2011 : 89). فكانت النتائج كما يوضحها الجدول (09) :

الجدول (09) : معامل α -Cronbach و ثبات الاستبيان

مجموع الاسئلة	العنوان	معامل α -Cronbach	الثبات*
18 - 1	مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.973	0.986

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS
*الثبات يساوي الجذر التربيعي الموجب لمعامل α -Cronbach.

كما يوضحه الجدول (09) فإن قيمة معامل α -Cronbach تقدر بـ 97.30% و تشكل نسبة جد مرضية بالنسبة للباحثين، و كذلك زادت قيمة الثبات عن 98%. و منه فالاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يطمئن الباحثين إلى امكانية تطبيقه على عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية :

بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة، تمت معالجة الإجابات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS 17.0 باستخدام جملة من الأدوات الإحصائية الملائمة كالتالي :

- التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، نسب التأييد و ذلك بغرض الدراسة الوصفية الوافية للمتغيرات ؛
 - معاملات Pearson للارتباط بغرض قياس صدق الاستبيان ؛
 - معامل Cronbach - α بغرض قياس ثبات الاستبيان ؛
 - اختبار T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات ؛
- كما تم وضع مقياس ترتيبى للأهمية لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً كما يوضحه الجدول (10) :

الجدول (10) : مدلولات قيم الوسط الحسابي

الاهمية	مجالات قيم الوسط الحسابي
على نحو معدوم	1- أقل من 1.75
نادرا	1.75 - أقل من 2.5
أحيانا	2.5 - أقل من 3.25
غالبا	3.25 - أقل من 4
دائما	4 - إلى 5

المصدر : من اعداد الباحثين.

و قد تم تلخيص نتائج الدراسة في الجدول (11) كما يلي :

الجدول (11) :نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأييد	درجة التأييد	مدلول الوسط الحسابي
تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية	3,868	0.777	77,36	فوق المتوسط	غالبا
تعتبر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	2.815	1.059	56.3	متوسط	أحيانا
تمكنكم المعلومات المحاسبية من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة	4,236	0,819	84,72	فوق المتوسط	دائما
تعتبر القيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	3,000	1.013	60,00	متوسط	أحيانا
تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب	2,657	1,257	53,14	متوسط	أحيانا
تعتبر الملائمة خاصة نسبية فلا يمكن ان تكون	3,973	0.999	79,46	فوق	غالبا

المتوسط				معلومة ملائمة لكافة الاطراف	
نادرا	ضعيف	45.26	1.178	2.263	تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى بإتباع نفس الطرق المحاسبية
نادرا	ضعيف	45,78	1,271	2,289	قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الأخطاء الحسابية
أحيانا	متوسط	53,68	0,774	2,684	قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الأخطاء المحاسبية (فنية)
دائما	فوق المتوسط	84,20	0,740	4,210	تتمتع المعلومات بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات الاقتصادية و المالية
نادرا	ضعيف	44.72	0.970	2.236	يختلف مضمون المعلومات بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب الشركة أو لطرف خارجي
غالبا	متوسط	66,84	1,475	3,342	لا يمكن الوصول إلى الحياد بشكل تام بسبب تضارب المصالح المختلفة في المؤسسة
نادرا	ضعيف	45.78	1.112	2.289	تعتبر الوثائق خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا
دائما	فوق المتوسط	80.52	0.752	4.026	تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة من كافة المستخدمين
دائما	مرتفع	85,26	0,684	4,263	كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته و معرفته العلمية و العملية
دائما	فوق المتوسط	84,20	0,775	4,210	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى
أحيانا	متوسط	57,36	1,043	2,868	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم مع أداء المؤسسات المنافسة
غالبا	متوسط	72,10	1,126	3,605	يمكن تطبيق القابلية للمقارنة عمليا إلا اذا اتبعت جميع المؤسسات نفس الطرق المحاسبية
غالبا	متوسط	50.227	1.253	3.269	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS و من الجدول رقم (05)

انطلاقا من نتائج التحليل الإحصائي تم استخراج الملاحظات التالية:

بالنسبة لمدى توفر القيمة التنبؤية في المعلومات :

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية غالباً ما تمكنهم من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.868) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري قدره (0.777) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، و بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 77.36% .

بالنسبة لاعتبار القيمة التنبؤية خاصة نظرية:

فيصرح المستجوبون بأن القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعتبر أحياناً خاصة نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.815) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000)، بانحراف معياري قدره (1.059) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 56.30% .

بالنسبة لمدى توفر القيمة الاسترجاعية في المعلومات :

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم دائماً من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.236) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري قدره (0.819) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.72% .

بالنسبة لاعتبار القيمة الاسترجاعية خاصة نظرية:

فيصرح المستجوبون بأن القيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية تعتبر أحياناً خاصة نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.000) و هو مساو للوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.013) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 60% .

بالنسبة لتوقيت الحصول على المعلومات :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية أحياناً ما تصلهم في الوقت المناسب، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.657) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.257) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 53.14% .

بالنسبة لاعتبار الملائمة خاصة نسبية :

يصرح المستجوبون بأن الملائمة تعتبر غالباً خاصة نسبية فلا يمكن ان تكون معلومة ملائمة لكافة الاطراف، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.973) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة

(3.000) بانحراف معياري (0.999) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 79.46% .

بالنسبة لإثبات خاصية القابلية للتحقق :

فيصرح المستجوبون بأنه دائما ما تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى مع ثبات الطرق المحاسبية و اسس القياس، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.263) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.685) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد مرتفعة بلغت 85.26% .

بالنسبة لوجود الأخطاء الحسابية:

يصرح المستجوبون أن المعلومات المحاسبية في مؤسساتهم نادرا ما تتضمن بعض الأخطاء الحسابية، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.289) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.172) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 45.78% .

بالنسبة لوجود الأخطاء الفنية:

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية أحيانا ما تضمن بعض الأخطاء المحاسبية، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.684) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.774) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 53.68% .

بالنسبة لموضوعية المعلومات :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية في مؤسساتهم تتمتع دائما بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات التي حدثت خلال الفترة المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.210) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.774) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.20% .

بالنسبة لحيادية المعلومات :

يصرح المستجوبون بأنه نادرا ما يختلف مضمون المعلومات المحاسبية بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب المؤسسة أو لطرف خارجي، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.236) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.970) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 44.72% .

بالنسبة لاعتبار الحياد خاصة نسبية :

يصرح المستجوبون بأن الحياد يعتبر غالباً مفهوماً نسبياً غير عملي، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.342) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.475) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 66.84% .

بالنسبة لاعتبار الموثوقية خاصة نظرية :

يصرح المستجوبون بأنه نادراً ما يعتبرون الموثوقية خاصة نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.289) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.112) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 45.78% .

بالنسبة لخاصية القابلية للفهم :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية دائماً مفهومة من طرف كافة المستخدمين، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.026) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.752) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسطة بلغت 80.52% .

بالنسبة لاعتبار القابلية للفهم خاصة نظرية :

يصرح المستجوبون بأن القابلية للفهم تعتبر دائماً مفهوماً نسبياً فكل مستخدم يفهم المعلومات بحسب معرفته و خبرته العلمية والعملية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.263) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.684) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد مرتفعة بلغت 85.26% .

بالنسبة للقابلية للمقارنة الزمنية :

يصرح ر بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم دائماً من مقارنة أداء مؤسساتهم من سنة إلى أخرى، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.210) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.775) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.20% .

بالنسبة للقابلية للمقارنة المكانية :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم أحيانا من مقارنة أداء مؤسساتهم مع أداء المؤسسات المنافسة، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.686) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.043) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 57.36% ؛

بالنسبة لاعتبار القابلية للمقارنة خاصة نظرية :

يصرح المستجوبون ان القابلية للمقارنة مصطلح غالبا لا يمكن تطبيقه عمليا إلا اذا اتبعت نفس الطرق المحاسبية و اسس القياس، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.605) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.126) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 72.10% .

اختبار و مناقشة فرضية الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة تم اجراء اختبار T-Test للعينة الواحدة و مقارنة قيم (t) المحسوبة مع القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37).

اذ تقضي قاعدة القرار بقبول صحة فرضية العدم (H0) اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية، و رفض صحة فرضية العدم (H0) و قبول صحة الفرضية البديلة (H1) اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.

اختبار الفرضية الجزئية الأولى : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية الملائمة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 1 إلى رقم 6، و النتائج كانت كما يلي :

الجدول (12): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
من 1 إلى 6	3.424	0.987	2.648	فرضية العدم H0 : لا تتمتع المعلومات بالملائمة الفرضية البديلة H1 : تتمتع المعلومات بالملائمة
				قبول رفض

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

ملاحظة : قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) تساوي (2.026).

في هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H_0) حيث أن قيمة (t) المحسوبة (2.648) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37). أي أننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بخاصية الملائمة.

حسب هذه الدراسة فإنه غالبا ما تتمتع المعلومات المحاسبية بالملائمة و يرجع السبب الى التعارض بين خاصية التوقيت المناسب و خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. إذ تطول الفترة الزمنية الفاصلة بين اعداد القوائم المالية و بين وقت اتاحتها للتداول لمختلف المستخدمين بينما تتطلب خاصية القيمة التنبؤية السرعة في اعداد المعلومات المحاسبية.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية الموثوقية.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 7 إلى رقم 13، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (13): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
من 7 إلى 13	2.759	1.074	1.385	فرضية العدم H_0 : لا تتمتع المعلومات بالموثوقية
			-	الفرضية البديلة H_1 : المعلومات تتمتع بالموثوقية
				قبول
				رفض

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (1.385 -) أقل من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية لا تتمتع بالموثوقية.

و تفسر هذه النتيجة بوجود تعارض بين الخصائص الجزئية المكونة لخاصية الموثوقية من جهة، و التعارض بين خاصيتي الموثوقية و الملائمة من جهة أخرى.

فبالنسبة للحالة الأولى، نلاحظ مثلا عند تطبيق التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي أن هذه الطريقة حيث يتم التسجيل بناء على الفواتير و المستندات بالاعتماد على المبادئ المحاسبية المعروفة تجعل القياس المحاسبي قابلا للتحقق، لكنها من جهة أخرى تعبر عموما عن أحداث ماضية و عادة ما يكون هذا التمثيل بعيدا عن الواقع الذي تعيشه المؤسسة، و منه فالتكلفة التاريخية تضمن القابلية للتحقق لكنها لا تضمن صدق تمثيل الاحداث الاقتصادية.

أما بالنسبة للحالة الثانية، فمن المعروف أن الاهتمام بدرجة عالية من الملائمة يكون بالضرورة على حساب الموثوقية و العكس صحيح.

فعلى سبيل المثال نجد أن ارقام التكلفة التاريخية رغم تمتعها بدرجة عالية من الموضوعية إلا أنها اقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، و بالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، و العكس نجده في استخدام التكلفة الجارية كأساس للقياس إذ تكون أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات رغم كونها اقل موثوقية.

اختبار الفرضية الجزئية الثالثة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية القابلية للفهم.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد السؤالين 14 و 15، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (14): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H0 : لا فرضية البديلة H1 :
				تتمتع المعلومات بالقابلية للفهم
				تتمتع المعلومات بالقابلية للفهم
من 14 إلى 15	4.144	0.718	9.862	رفض قبول

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (9.862) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بالقابلية للفهم.

و تستدعي هذه الخاصية من المحاسب و هو بصدد اعداده للمعلومات أن يراعي أنها ليست موجهة فقط لأشخاص لديهم أدوات قراءة و فهم تمكنهم من استيعابها (محاسبون،مدققون،محللون ماليون) .

اختبار الفرضية الجزئية الرابعة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية القابلية للمقارنة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 16 إلى رقم 18، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (15): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
من 16 إلى 18	3.561	0.981	3.528	فرضية العدم H0 : لا تتمتع المعلومات بالقابلية للمقارنة الفرضية البديلة H1 : تتمتع المعلومات بالقابلية للمقارنة
				رفض قبول

المصدر : من اعداد الباحثة انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (3.528) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بالقابلية للمقارنة.

و تتطلب خاصية القابلية للمقارنة الزمنية مراعاة أن يتم تجميع البيانات المحاسبية في بنود متماثلة وأن تتم المقارنة بمراعاة التجانس في الوحدة النقدية أي بالأخذ بعين الاعتبار قيمة النقد و قدرته الشرائية. و بالنسبة للمقارنة المكانية يجب مراعاة تماثل النشاط بين المؤسسات الخاضعة للمقارنة، و استبعاد الطرق البديلة للقياس و الافصاح عن الاحداث المتشابهة.

اختبار الفرضية العامة للدراسة : لا تراعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 01 إلى رقم 18، و كانت النتائج كما يلي :

الجدول (16): نتائج اختبار الفرضية العامة للدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H0 : لا الفرضية البديلة H1 :
				تتمتع المعلومات بالخصائص النوعية
				تتمتع المعلومات بالخصائص النوعية
المجموع	3.269	1.253	1.235	رفض قبول

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (1.235) أقل من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا تراعي توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

استنتاجات الدراسة :

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على المؤسسات الاقتصادية المتوسطة الناشطة على مستوى ولاية عنابة، والتي هدفت إلى تحديد مدى مراعاة توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تفرزها هذه المؤسسات، تم التوصل إلى أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا تتمتع بالخصائص النوعية، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة.

لكن بالنسبة لتعميم النتائج، فإنه نظراً لكون الدراسة قد شملت عينة ممثلة لمجتمع المؤسسات ذات الحجم المتوسط بولاية عنابة فإنه لا يمكن للباحثين من الناحية العلمية تعميم النتائج على المجتمع الأوسع (المؤسسات الصغيرة و المصغرة و على المستوى الوطني).

و فيما يلي تفصيل نتائج الدراسة:

1. تعتبر المعلومات المحاسبية غالباً ملائمة إذ تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل و من تصحيح الماضي، إلا أنها خاصة نسبية، فهي تختلف باختلاف هؤلاء المستخدمين ؛

2. قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق لم يتم اثباتها في الواقع العملي، إذ أنه يصعب أن يتم القياس المحاسبي بمعزل عن التقدير الشخصي للمحاسب مما يؤدي إلى اختلاف النتائج من محاسب إلى آخر؛
 3. لا يمكن أن تخلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء و خاصة منها المحاسبية الفنية، أما الأخطاء الحسابية فإنه حتى في حالة وجودها يجتهد المحاسبون في عدم اظهارها، كما أن المحاسبة لا تحدد مقدار الخطأ المقبول عمليا ؛
 4. مفهوم الحياد رغم أهميته و ضرورته إلا أنه يجد صعوبة في تطبيقه عمليا و يظل مفهوما نسبيا إذ مازالت المعلومات المحاسبية في الجزائر موجهة أساسا لخدمة الاغراض الضريبية.
 5. يمكن فهم المعلومات المحاسبية دائما، إلا أنها تعتبر خاصية ذاتية فكل مستخدم يفهم المعلومات بحسب معرفته و خبرته، و يختلف المستخدمون من حيث هذه القدرات؛
 6. غالبا ما تمكن المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنات، إذا اتبعت المؤسسات نفس الاجراءات المحاسبية و لفترات زمنية ثابتة، إلا أن ذلك لا يجب أن يضي الجمود على التطبيق المحاسبي بل يجب تعديل هذه الاجراءات عند حدوث تغيرات ملحوظة في الظروف الاقتصادية خاصة التغيرات في قيمة النقد.
- مما سبق يمكن القول بأنه من أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية ينبغي التقيد بقاعدة أساسية هي أن تتضمن المعلومات المحاسبية حد أدنى من الخصائص النوعية، و في حالة التعارض بين البعض منها يتم اللجوء إلى الاحلال الجزئي أو المبادلة الجزئية.

التوصيات :

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية :

1. بالنسبة لمعايير تصنيف المؤسسات، نوصي بضرورة الالتزام بمعايير التصنيف القانونية الأربعة (الاستقلالية، العمالة، رقم الاعمال، الحصيلة السنوية) و ليس فقط على معيار العمالة، هذا على مستوى التطبيق ؛
2. أما على مستوى التخطيط، فنوصي بمراجعة المعايير الرسمية المعتمدة. فرغم أن معيار العمالة يعد من أكثر المعايير شيوعا و أكثرها قبولا على المستوى الدولي إلا انه يجب التعامل مع هذا المعيار بحذر، فالعمال المقصودون بالتعريف القانوني هم الأجراء بصفة دائمة، أما معياري رقم

الاعمال و الحصيلة السنوية فيؤخذ عليهما تعرضهما إلى الاختلاف في الحصيلة المالية من وقت لآخر، لذا يجب إخضاعهما إلى إعادة التقييم بهدف إظهار التطورات التي تظهر على قيمة النقد بسبب التضخم أو التغير في سعر الصرف ؛

3. زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة تساعد في الارتقاء بمستواهم العلمي و المعرفي في مجال المحاسبة، خاصة أن النظام المحاسبي المالي لا يزال حديث عهد التطبيق في الجزائر؛

4. العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات و السعي لإتباع معايير المراجعة الدولية مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية .

المراجع العربية :

- الحيالي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة دار السلاسل للنشر و الطباعة، الكويت، 1990.
- الصيح، عبد الحميد مانع، أهمية الملائمة و الثقة في التقارير المالية المنشورة لغرض اتخاذ القرارات و تقييم الاداء. مذكرة ماجستير، جامعة المستنصرية العراق، 1995.
- القصاص، مهدي محمد، الاحصاء و القياس الاجتماعي، 2007، على الموقع :
- www.mahdyelkassas.name.eg/books/stati.doc تاريخ الاطلاع : 21 ديسمبر 2012 على الساعة 35 : 21.
- المطارنة، غسان فلاح، و خنفر، مؤيد راضي، تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2011.
- النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2004.
- الهاللي، مصطفى حسين، تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، شرم الشيخ، مصر، 6-10 فبراير 2004،
- حنان، رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي : مدخل لنظرية المحاسبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، 2003.

دهمش، نعيم حسين، القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً دار المطبوعات للنشر، الاردن، 1995.

غياضة، ساند نبيل، و درغام، ماهر موسى، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، المجلة العربية للمحاسبة، العدد 2011، 14، جامعة البحرين

فرج الله، محمد موسى، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد. مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2011. على الموقع : <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/95692.pdf> تاريخ الاطلاع : 13 أوت 2012 على الساعة 03 : 06.

المراجع الأجنبية :

Yann GODELUCK & Cyrill DARNEIX, Situation des PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement. Publication des services économiques, Ambassade de France en Algérie, 2012. Date de consultation : 15 mai 2011 Disponible sur le site : www.tresor.economie.gouv.fr/File/336299 à 15 : 42

النصوص القانونية :

القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 12 ديسمبر 2001.